British Policy Towards The 1919 Revolution In Egypt Until The Declaration Of February 28 1922

Mohamad Faraj*
Dr. Rabie Othman**

(Received 31 / 3 / 2026. Accepted 17 / 6 / 2025)

□ ABSTRACT □

This Research Examines British Policy Towards the 1919 Revolution in Egypt, a pivotal event in the country's History. it Begins by Examining Precursors to the Revolution, which Included the Declaration of the British Protectorate over the country in 1914 and the Arrest by British Authorities of a Number of National Leaders who had Nominated Themselves to Represent Egypt at the Paris Pace Conference. It Also Provides a Brief Overview of the General Situation in Egypt During the Revolution and the Events that the Country Witnessed. the Research then clarifies the measures Taken by the British Authorities to Suppress the Revolution, starting with violence Inflicted on Demonstrators and the Arrest Campaigns Targeting the country national Elite at the Beginning of the Revolution It also Discusses the Policy of Appeasement Adopted by the British government to Resolve the Egyptian Question, Focusing on the Role General Allenby in calming the Situation, the dispatch of the Millner Commission, and the Negotiations that took Place Between the National Leaders and Egyptian Government, Culminating in Britain Issuance of the February 28 Declaration, Which Recognized Egypt As An Independent State While Maintaining a Lot of Restrictions.

Keywords: Egypt- Britain- Revolution 1919

Copyright **:**Latakia University journal (Formerly Tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Masters Student – Department of History – Specialization: Modern and Contemporary – Faculty of Arts and Humanities – Latakia University**(Formerly Tishreen) **– Latakia –Syria.**
Mohamad.farg@Latakia-univ.edu.sy
** **Associate Professor – Department of History – Specialization: modern and Contemporary History- Faculty of Arts and Humanities – Latakia University**(Formerly Tishreen) **– Latakia –Syria.**
Rabi.youssef@latakia-univ.edu.sy

السياسة البريطانية تجاه ثورة 1919م في مصر حتى تصريح 28 شباط 1922م

محمد فرج*

د. ربيع عثمان**

(تاريخ الإيداع 31 / 3 / 2026. قُبِل للنشر في 17 / 6 / 2026)

□ ملخّص □

يعالج هذا البحث السياسة البريطانية تجاه ثورة 1919م في مصر، تلك الثورة التي كانت حدثاً محورياً في تاريخ البلاد، تم الوقوف بدايةً على ممهدات الثورة التي تمثّلت بإعلان الحماية البريطانية على البلاد عام 1914م واعتقال السلطات البريطانية لعدد من الزعماء الوطنيين الذين ترشحوا لتمثيل مصر في مؤتمر الصلح في باريس، بالإضافة إلى تقديم رؤية للوضع العام في مصر خلال فترة الثورة والأحداث التي شهدتها البلاد خلالها، ومن ثم تم توضيح الإجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية للقضاء على الثورة بدءاً من أعمال العنف التي تعرّض لها المتظاهرين، وحملات الاعتقال التي طالت النخب الوطنية في البلاد في بداية الثورة، كما جرى البحث عن سياسة المهادنة التي انتهجتها الحكومة البريطانية لحل المسألة المصرية، مركّزاً على توضيح دور الجنرال اللنبي–Allenby في تهدئة الأوضاع، وإيفاد لجنة ملنر–Millner، والمفاوضات التي تمت بين الزعماء الوطنيين والحكومة المصرية وصولاً إلى إصدار بريطانيا لتصريح 28 شباط عام 1922م، الذي تمّ بموجبه الاعتراف بمصر دولة مستقلّة، مع الإبقاء على الكثير من القيود.

الكلمات المفتاحية: مصر– بريطانيا – ثورة 1919م.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* **طالب ماجستير– قسم التاريخ– اختصاص تاريخ حديث ومعاصر– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة اللاذقية** (تشرين سابقاً)**– اللاذقية – سورية. Mohamad.farg@Latakia-univ.edu.sy**

** **أستاذ مساعد – قسم التاريخ – اختصاص تاريخ حديث ومعاصر – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة اللاذقية**(تشرين سابقاً) **– اللاذقية – سورية. Rabi.youssef@latakia-univ.edu.sy**

مقدمة

شكلّت ثورة 1919م في مصر منعطفاً تاريخياً في مسار الحركة الوطنية المصرية، فقد كانت نتاجاً لمجموعة من العوامل التي تراكمت مع مرور الوقت، ففي عام 1882م احتلّت بريطانيا مصر تحت ذريعة حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مصر وخاصةً المالية، وتحديداً الديون التي تراكمت على البلاد بعد افتتاح قناة السويس، لكن سرعان ما تبدّدت هذه الذرائع وظهر بشكلٍ واضح أن السلطات البريطانية انتهجت سياسة تهدف إلى استغلال ونهب موارد البلاد، وقامت بفرض سيطرتها المباشرة عليها.

تعدّدت الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الثورة، وكان انتشار الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية من أبرز العوامل الاقتصادية التي أثارت استياء واسع في المجتمع المصري، فقد استمرّت السياسة الاستعمارية البريطانية في تجاهل حقوق المواطنين المصريين الذي يعانون من الفقر ولاسيما خلال فترة الحرب العالمية الأولى، فقد تمّ توجيه معظم موارد البلاد لدعم المجهود الحربي البريطاني، ممّا أسهم في تردّي الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة ونقص حاد في الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن العوامل الاقتصادية وجدت مجموعة من العوامل السياسية دفعت المصريين إلى الثورة ولاسيما سياسة القمع التي انتهجتها السلطات البريطانية ضد الصحف والنخب الوطنية في البلاد، بالإضافة إلى التطوّرات السياسية التي أفرزتها الحرب وعلى رأسها إعلان بريطانيا حمايتها على البلاد عام 1914م، ممّا أسهم في نشوء حركات وطنية تطالب بتحقيق الاستقلال التام، ولاسيما بعد إصدار وعد بلفور عام 1917م الذي منح اليهود حق إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، الأمر الذي أسهم في زيادة نمّو الشعور الوطني لدى المصريين.

كان من المفترض بعد نهاية الحرب العالمية أن تحسّن بريطانيا من واقع المصريين وتستجيب لمطالبهم الوطنية وتمنحهم حق تقرير مصيرهم، إلّا أنّ سلطات الاحتلال استمرت في سياستها الاستعمارية في تجاهل واضح لمطالب الشعب المصري، إضافةً إلى استمرار الأساليب القمعية التي وصلت إلى حد اعتقال عدد من الزعماء الوطنيين ممّا أسهم في اندلاع الثورة، والتي تجسّدت على شكل مظاهرات عارمة عمّت أرجاء البلاد مطالبة بتحقيق الاستقلال التام.

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثّل أهمية البحث وأهدافه في تقديم دراسة وافية لفهم السياق السياسي والتاريخي الذي أحاط بثورة 1919م في مصر، والعوامل التي أدّت إلى اندلاعها، وتوضيح دور السياسة الاستعمارية البريطانية تجاه مصر خلال فترة الثورة بما في ذلك الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات البريطانية لقمع الاحتجاجات الشعبية، وكيف أثّرت تلك الإجراءات على مسار الثورة، كما يهدف هذا البحث إلى توضيح ردود الفعل الوطنية على الانتهاكات التي وقعت ضد المتظاهرين، ومن ثم توضيح التدابير الدبلوماسية التي اتخذتها بريطانيا للخروج من هذه الأزمة.

أسباب اختيار البحث:

يعود اختيار هذا البحث لمجموعة من الأسباب:

1- تحليل دور ثورة 1919م في تشكيل الهوية الوطنية المصرية.

2- توضيح أثر السياسة الاستعمارية البريطانية في تطور الحركة الوطنية المصرية، وأساليبها في مواجهة الثورة.

3-دراسة تأثير ثورة 1919م في مصر على العلاقات بين مصر وبريطانيا.

إشكالية البحث:

تتمثّل إشكالية البحث في طرح مجموعة من الأسئلة:

1- ما هي الأسباب الرئيسية التي دفعت المصريين إلى الثورة؟

2- كيف تجسّدت السياسة البريطانية تجاه ثورة 1919م في مصر خلال مرحلة القمع التعسفي إلى تبني سياسة التهدئة وصولاً إلى إصدار تصريح 28 شباط 1922م الذي تضمن إنهاء الحماية البريطانية على مصر وإعلان استقلالها -وإن كان ذلك شكلياً-، ومدى اتساق هذه الصيغة السياسية مع ضمان الهيمنة الاستراتيجية لبريطانيا وصون مصالحها في مصر والسودان؟

3- كيف تفاعلت الحكومة المصرية مع السياسة البريطانية خلال فترة الثورة، وما دور الزعماء الوطنيين في ذلك؟

4- كيف أثّرت الثورة على سير المفاوضات بين الحكومة المصرية وبريطانيا؟

منهجيّة البحث:

يعتمد البحث على منهج البحث التاريخي القائم على جمع المادة العلمية التاريخية التي تتعلّق بموضوع البحث من أصول ومراجع ثانوية، ودراستها وتحليلها والمقارنة فيما بينها لاستخلاص الأفكار الرئيسية التي تغطي أفكار البحث.

النتائج والمناقشة:

أولاً: مقدمات ثورة 1919م وأحداثها:

اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914م ودخلت الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا، وفي خضم تلك الأحداث العالمية اتخذت بريطانيا قراراً بفرض حمايتها على مصر، على اعتبار أنّ ذلك حلّاً بين خيارين يتمثّل الأول في ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية، والآخر يتمثّل في ترك شؤونها الداخلية على ماهي عليه، والواقع أنّ بريطانيا اتخذت هذا الإجراء مستغلّة اندلاع الحرب وما تفرضه ظروفها، لكن على المستوى الداخلي في مصر قُبل هذا الإجراء باستياءٍ شديد من الشعب المصري، إلّا أنّ الإدارة البريطانية حاولت تثبيت موقفها عبر ربط مصر ربطاً وثيقاً بمصالحها الاستراتيجية، موضّحةً أهمية البلاد بالنسبة لها، وقد كان لهذا الإجراء دوراً كبيراً في إيقاظ الشعور الوطني لدى المصريين، وما أن انتهت الحرب حتى بدأت أصوات المصريين تتعالى مطالبة بضرورة استعادة السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال التام[1]، وقد برزت آنذاك مجموعة من العوامل ساهمت في نمو الشعور الوطني لدى المصريين منها:

1- خطاب الرئيس الأمريكي ويلسون willson-[2] الذي أعلن فيه حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2- اندلاع الثورة البلشفية[3] في روسيا عام 1917م، وما أحدثته من آمال في الشعب في المصري لنيل حريته.

---

[1]عمر، عمر عبد العزيز. تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1517-1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1993م، ص485.

[2]ويلسون-willson (1856-1924م): توماس ويلسون هو سياسي أمريكي، تولّى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1913-1924م، اشتهر بمبادئه التي أعلن عنها في خطاب ألقاه في الكونغرس الأمريكي عام 1918م والتي اشتملت على أربعة عشرة بنداً أكثرها شيوعاً منح الشعوب العربية حق تقرير مصيرها، حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1919م، وله العديد من المؤلفات من بينها كتاب الدولة الدستورية الذي وضعه عام 1908م. موسى، رءوف سلامة. موسوعة أعلام وأحداث مصر والعالم، جزآن، مكتبة المعارف بيروت، ط1، 2001م، ج2، ص 1227-1228.

[3]الثورة البلشفية: ثورة اندلعت في روسيا عام 1917م، مرّت بمرحلتين: مرحلة أولى أطاحت بالحكم الملكي المطلق وأقامت سلطة ديكتاتورية برجوازية المتمثّلة بحزب ثوري واحد (البروليتارية)، والمرحلة الثانية أطاحت بالسطلة البرجوازية، وأقامت سلطة اشتراكية بقيادة

3- إصدار الحكومتين الفرنسية والبريطانية مذكرة مشتركة في 7 تشرين الثاني عام 1917م عبرتا فيها عن رغبتهما في تحرير الشعوب الراضخة تحت الحكم العثماني[4].

قيّدت السلطات البريطانية نشاط الحركة الوطنية خلال فترة الحرب العالمية، لكن ما إن انتهت الحرب حتى عادت الحركة الوطنية إلى نشاطها من جديد، وعندما تقرّر عقد مؤتمر الصلح[5]، بدأت العديد من النخب الوطنية تفكّر بشكل جدي في تمثيل مصر في ذلك المؤتمر، وتم تشكيل وفداً ضم عدداً من الزعماء الوطنيين لذلك الغرض برئاسة سعد زغلول[6] وتقدّم الوفد بطلبه إلى الحكومة البريطانية، إلّا أنّ الحكومة البريطانية رفضت السماح لأعضاء الوفد بالسفر إلى باريس للمشاركة في المؤتمر[7].

تقدّم سعد زغلول بشكوى ضد الحكومة البريطانية إلى الرئيس الأمريكي ويلسون-willson، رداً على منع السلطات البريطانية الزعماء الوطنيين المصريين من السفر إلى باريس، ولحرمان الشعب المصري من حق تقرير مصيره وفق المبادئ التي وضعها، إلّا أنّ أميركا اضطرت إلى مسايرة بريطانيا بسبب المصالح التي قدّمتها لها ووافقت على فرض الحماية على مصر، كما اعترفت بها رسمياً كل من فرنسا وإيطاليا[8]، إلّا أنّ ذلك لم يثنى عزيمة المصريين فقد عقدت عدّة اجتماعات بين الزعماء الوطنيين والشعب لمناقشة المسألة، وحصل أعضاء الوفد على آلاف التوكيلات من المواطنين المصريين من أجل الضغط على الحكومة البريطانية وحملها على السماح لأعضاء الوفد بالسفر، إلّا أنّ السلطات البريطانية رفضت ذلك وأقدمت على اعتقال سعد زغلول وعدد من أعضاء الوفد ونفتهم خارج البلاد[9].

أحدث نبأ اعتقال زغلول ورفاقه ردود فعل قوية في البلاد، وانطلقت الاحتجاجات والمظاهرات تعبيراً عن رفض الشعب المصري لهذا الإجراء، وللمطالبة بإطلاق سراح أعضاء الوفد، وتحقيق الاستقلال التام للبلاد، واعتبر يوم 9 آذار عام 1919م هو بداية الثورة، ففي ذلك اليوم بدأ طلاب المدارس ينظّمون المظاهرات تعبيراً عن حالة

حزب البلاشفة الثوري الاشتراكي. الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، 7 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص 872.

[4]حمود، ماجدة محمد. دار المندوب السامي في مصر (1914-1924)، جزآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص 7.

[5]مؤتمر الصلح: مؤتمر دولي دعا إليه الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، عقد المؤتمر جلساته في باريس بدءاً من كانون الثاني 1919م حتى كانون الثاني 1920م، وقد سيطر كل من الرئيس الأمريكي ويلسون والبريطاني لويد جورج والفرنسي كليمنصو والإيطالي اولاندو على جلسات المؤتمر، وفيه تم فرض عقوبات مالية على ألمانيا، واقتسم الحلفاء مناطق النفوذ في المستعمرات. الكيالي. موسوعة السياسة، ج1، ص 471.

[6]سعد زغلول(1859-1927م): سياسي مصري، شغل عدّة مناصب وزارية فقد عُيّن وزيراً للمعارف عام 1906م، ووزيراً للعدل عام 1910م، وبعد إعلان الحماية البريطانية على مصر عام 1914م بدأ مباحثات مع عدد من زملائه من أجل السفر إلى باريس لبحث المسألة المصرية في مؤتمر الصلح، وانتخب رئيساً للوفد آنذاك، إلّا أنّ السلطات البريطانية اعتقلته ونفته خارج البلاد، وبعد إطلاق سارحه نفي مرة أخرى إلى جزيرة سيشل، أخذ على عاتقه تشكيل الوزارة عام 1924م، وعُين رئيساً لمجلس النواب عام 1925م. عطية الله، أحمد. القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1968م، ص 619.

[7]عمر، عمر عبد العزيز. دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1517-1952، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1989م، ص 406.

[8]القوزي، محمد علي. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999م، ص 235-236.

[9]ياغي، إسماعيل أحمد. تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000م، ص 260-261.

الاستياء التي تجذّرت في أوساط المجتمع المصري، وكان طلاب مدرسة الحقوق في طليعة المتظاهرين، فقد اضربوا عن تلقي الدروس وخرجوا بمظاهرة شارك فيها بعض طلاب المدارس الأخرى، وقابلت الشرطة البريطانية المظاهرة آنذاك باعتقال العديد من الطلاب المشاركين[10]، وعندما وصلت الأنباء عن اعتقال الشرطة للطلاب المتظاهرين والاعتداء عليهم، تحوّلت تلك الاحتجاجات إلى ثورة عارمة عمّت مختلف أنحاء البلاد، وشاركت فيها معظم طبقات الشعب المصري، وكانت القاهرة في مكانتها السياسية والاقتصادية قد شغلت الدور الريادي في استجابة الجماهير للاحتجاجات، فقد ظهرت فيها ردود الفعل الأولى على اعتقال أعضاء الوفد ومنها انتقلت الثورة إلى بقية الأقاليم، وقد حمل الفلاحون عبء النضال الوطني في الريف بدعمٍ من الأعيان المحليين، كما أظهرت الطبقة المثقفة حضوراً لافتاً في جميع المظاهرات وكان لها الفضل في توسيع الوعي السياسي للجماهير وتعزيز الشعور الوطني في مختلف طبقات المجتمع، وقد اتسمّ المشهد العام للثورة في القاهرة بتنظيم مظاهرات واسعة النطاق، وتعطيل شبكات المواصلات، ونصب المتاريس، والقيام باشتباكات مع عناصر الشرطة، بينما في المدن الأخرى اتخذت الثورة طابعاً أكثر عنفاً تمثّل بمهاجمة مراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية الأخرى والحال ذاته في الريف[11]، كما لعبت المرأة المصرية دوراً وطنياً بارزاً في هذه الثورة بشكلٍ لا يقل عن جهود باقي فئات الشعب، فقد لبّت نداء الحركة الوطنية وشاركت بالنضال الوطني وأثبتت حضورها السياسي لأول مرة في تاريخ البلاد وقد تجلّى ذلك في المظاهرة التي قامت بها مئات من النساء في 16 آذار 1919م، والواقع أنّ المرأة المصرية استغلّت هذه الثورة لإثبات حضورها ودورها الفعلي في المجتمع بعد قروناً من التهميش بسبب العادات والتقاليد[12].

مرّت الثورة بمرحلتين مختلفتين من حيث طبيعة المشاركة الشعبية وأساليب الاحتجاج، وقد امتدت المرحلة الأولى طوال شهر آذار عام 1919م وتميّزت بمشاركة شعبية واسعة وامتدّت فيها الثورة على كافة الجغرافية المصرية، وشهدت خلالها البلاد حالة من الانفلات الأمني، أمّا المرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد شهر آذار فقد تميّزت بتراجع الأعداد الجماهيرية داخل المدن الرئيسية، وتحوّلت الثورة فيها إلى طور أكثر تنظيماً ومحدودية، وبرزت فيها مظاهرات طلابية بإشراف وتنظيم المثقفين والنخب الوطنية في البلاد[13].

أثارت الاحتجاجات دهشة أعضاء الوفد، فلم يكن من المتوقع أن تتحوّل تلك المظاهرات إلى حركة ثورية عارمة، والواقع أنّ بيئة السخط والاستياء التي سيطرت على المجتمع المصري كان لها الدور الأكبر في تصاعد الحراك الثوري، والجدير بالذكر أن دور الزعماء الوطنيين اقتصر على توجيه النصائح، ودعوات تحثُّ على ضرورة الالتزام بالهدوء، إلّا أن الأحداث فيما بعد قد خرجت عن السيطرة، فقد ظهرت على الساحة لجان ثورية تولّت زمام المبادرة في ميادين الاشتباك، وغالباً ما كانت هذه اللجان تعمل بمعزل عن القيادات الرسمية[14].

---

[10]الرافعي، عبد الرحمن. ثورة 1919 تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، دار المعارف، (د،م)، ط4، 1987م، ص 193- 194.

[11]رمضان، عبد العزيز. تطور الحركة الوطنية في مصر 1918-1936، 4 أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، ط3، 1998م، ج1، ص 130-131.

[12]عمر. تاريخ مصر الحديث، ص 486.

[13]عمر . دراسات في تاريخ، ص 408.

[14] رمضان. تطور الحركة الوطنية، ج1، ص 144-145.

ثانياً: مساعي الحكومة البريطانية لإخماد الثورة بين العنف والتهدئة:

أثارت موجة الاحتجاجات في بدايتها استياء السلطات البريطانية، وقد تعددّت الأساليب التي اتبعتها سلطة الاحتلال لإيقاف الثورة، فمع خروج مظاهرة الطلاب الأولى في 9 آذار 1919م وجِّهت بدايةً دعوات للطلاب المشاركين بالعدول عمّا يفعلونه وألّا يقحموا أنفسهم في الشؤون السياسية، إلّا أنّ الطلاب رفضوا التراجع عن قرارهم واستمروا في المظاهرة، عندئذٍ لجأت السلطات البريطانية إلى الإجراءات القمعية فقامت باعتقال ما يقارب ثلاثمائة طالب من الطلاب المشاركين[15].

ازدادت حدّة الاضطرابات وتولّدت مخاوف لدى السلطات من اتساع رقعة المظاهرات، لذلك أصدرت القيادة العامة بياناً تحذيرياً في 13 آذار 1919 موجّهاً إلى موظفي المؤسسات الحكومية تحذّرهم فيه من المشاركة في المظاهرات وتحثّهم على ضرورة مزاولة مهامهم الحكومية، وأذيع هذا الخبر في الصحف الوطنية في يوم 14 آذار 1919، إلّا أنّ المظاهرات ازدادت اتساعاً وازدادت معها الإجراءات القمعية حدّةً، فلم تقتصر سياسة القمع على حد الاعتقال وإصدار البيانات التحذيرية، بل امتدت إلى حد الاعتداء على المتظاهرين وإطلاق النار عليهم، كما حدث يوم 14 آذار 1919 عندما قامت مجموعة عناصر من الشرطة على إطلاق النار على عدد من الناس أثناء خروجهم من المسجد ظناً منهم أنّهم ينظمون مظاهرة، وقد أسفرت تلك الحادثة عن ما يقارب ثلاثين ضحية بين شهيد وجريح، وفي اليوم ذاته سجّلت حالة اعتداء على مظاهرة في أحد أحياء القاهرة أسفرت أيضاً عن عشرات الشهداء والجرحى[16]، ومع اتساع رقعة المظاهرات لجأت السلطات البريطانية إلى إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة المتورطين في أعمال الشغب، وتم ذلك في 15 آذار 1919م وكانت هذه المحاكم تصدر أحكاماً إمّا بالسجن أو بالتعذيب أو دفع غرامات مالية، وفي كثير من الحالات كانت تصدر الأحكام الثلاثة معاً[17].

أدّى استمرار السلطات البريطانية في ممارساتها الاستفزازية في قمع المظاهرات إلى تزايد حدّتها، وولّدت مشاعر لدى المتظاهرين بضرورة المواجهة ورفض الامتثال والخنوع، ففي العديد من المناطق نصب المتظاهرون حواجز و متاريس لإعاقة حركة الجنود، وفي أحياء أخرى قاموا برشق عناصر الشرطة بالحجارة، كما أصدرت الإدارة البريطانية عقوبات تحذيرية وصلت إلى حد الإعدام لكل من يحاول المساس بالمرافق العامة، وهذا ما اعتبره المتظاهرون تهديداً مباشراً لهم وانعكس ذلك في تزايد الأعمال التخريبية، وقد أدّت تلك الأحداث إلى شل حركة القاهرة والمدن الكبرى في البلاد ولاسيما مع إضراب العمال عن ممارسة عملهم في كثير من القطاعات، وكان من نتيجة ذلك أن اضطرت السلطات البريطانية في كثير من الحالات إلى الاستعانة بعناصر من الجيش والشرطة لتسيير المرافق العامة، وفي الريف لجأت السلطة إلى سياسة الترهيب الجماعي المتمثّلة في الإنذار بحرق القرى الحاضنة لأي بؤر ثورية، كما استدعت القيادة عدد من الزعماء الوطنيين وحذّرتهم من عواقب تخريب المنشآت والمباني الحكومية، ودعتهم إلى بذل جهود في توجيه الشارع المصري ونشر الوعي بين المتظاهرين والإدلاء بأسماء المخربين، ورغم ذلك فإنّ الحراك الثوري

[15] رفاعي، عبد العزيز. ثورة مصر سنة 1919 دراسة تاريخية تحليلية 1914-1923، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، (د.ت)، ص 129.

[16]الرافعي. ثورة 1919، ص 201-202.

[17]رفاعي. ثورة مصر، ص 208.

استمرّ في الشارع، وقام بعض المحتجين بمهاجمة بعض مراكز الشرطة والاستيلاء على أسلحتها، واضطرت السلطة إلى استخدام وسائل نقل جوية ونهرية لنقل الإمدادات إلى المناطق المضطربة[18].

كانت دوريات عناصر الجيش والشرطة تجوب شوارع المدن وضواحي القرى في ظل تصاعد التوتر الأمني، وفي عدّة حالات قامت القوات العسكرية باستخدام سلاح الجو لقصف مواقع تمثّل بؤراً للثوار، وقد خلّفت هذه السياسة القمعية عدداً كبيراً من الضحايا المصريين، وأفادت بعض التقارير أن الخسائر البشرية للشعب المصري حتى شهر كانون أول عام 1919م بلغت حوالي 3000 شهيد و1700 جريح، بالإضافة إلى 3700 مواطن صدرت بحقّهم أحكام مختلفة[19].

كان الاعتقاد السائد لدى سلطات الاحتلال أنّ استخدام الإجراءات العنيفة من شأنها أن تحتوي الموقف وتخمد موجة الاحتجاجات في البلاد، وقد تبنّى هذه السياسة من البداية القائم بأعمال المندوب السامي شيتهام–Cheetham، إذ أنّه رأى أنّ اعتقال زغلول ورفاقه من شأنه أن يقضي على نشاط الحركة الوطنية التي اتسعت مع نهاية الحرب العالمية الأولى إلّا أنّه اصطدم بثورة عارمة[20].

فشلت الإجراءات القمعية في تهدئة الأوضاع في البلاد، وأدركت السلطات أنّها لا تواجه حراك شعبي فوضوي وإنّما هي أمام ثورة عارمة، وفي خطوة من شيتهام–Cheetham لإيقاف أعمال العنف لجأ إلى الأساليب الدبلوماسية، فضغط على حكومة بلاده لإطلاق سراح أعضاء الوفد المعتقلين والسماح لهم بالسفر، إلّا أنّ وزير الخارجية البريطاني كيرزون– Curzon رفض ذلك الاقتراح ولاسيما بعد الأحداث التي شهدتها البلاد فقد رأى أن إطلاق سراح أعضاء الوفد هو بمثابة استسلام للضغط الذي أحدثته قوى الشعب لا كخطوة رسمية لإجراء مفاوضات، وفي 16 آذار أرسل كيرزون– Curzon مذكّرة إلى سلطات الاحتلال في مصر مفادها أنّ الحكومة البريطانية على استعداد لإجراء مفاوضات مع عدد من الزعماء الوطنيين لكن من دون زغلول ورفاقه المحتجزين[21]، وردّ شيتهام –Cheetham أن السلطة فقدت السيطرة على الوضع الراهن وأنّه يوجد مخاوف من أن يزداد الوضع سوءاً واقترح بدلاً من ذلك:

1– صدور بيان عن مؤتمر الصلح يتضمّن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر.

2– صدور بيان مماثل عن الحكومة البريطانية يتضمّن اعترافها بالحماية.

3– إزالة جميع الإجراءات التي منعت سفر المصريين إلى الخارج، بما في ذلك أعضاء الوفد.

4– إيفاد لجنة تأخذ على عاتقها إجراء دراسة كاملة لتقييم الأوضاع[22].

أبدت الحكومة البريطانية تحوّلاً كبيراً في سياستها تجاه المسألة المصرية، ولاسيما بعد مذكرة شيتهام–Cheetham وارتفاع وتيرة العنف في البلاد، وفي هذا السياق أرسل الوفد البريطاني في مؤتمر الصلح مذكّرة إلى حكومته في لندن منتقداً سياسة كيرزون–Curzon وتضمّنت توجيهات عملية تقضي بوجوب استعادة النظام فورا في مصر، وإعادة تشكيل جهاز حكم قادر وذو صلاحيات كافية لممارسة السلطة، وعندما يتم تنفيذ ذلك فإنّ الحكومة تصبح على استعداد لإجراء مفاوضات

[18]العقاد. عباس محمود. سعد زغلول زعيم الثورة، مؤسسة هنداوي، (د.م)، (د.ط)، 2014م، ص 18.

[19]الشيخ. رأفت غنيمي. مصر والسودان في العلاقات الدولية، علا للكتاب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 304.

[20] رزق، يونان لبيب. تاريخ الوزارات المصرية 1914–1936م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (د.م)، (د.ط)، 1985م، ص 82.

[21]جبر، مصطفى النحاس. سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من 1914–1936م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، (د.ط)، 1985م، ص 82.

[22]حمود. دار المندوب السامي، ج2، ص 46–47.

مع الوزراء المصريين، كما أبدت السلطات البريطانية رغبتها في اتخاذ خطوات واضحة لإطلاق سراح المحتجزين، وفي ظل تصاعد الأحداث اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بتعيين شخصاً ذو خبرة مندوباً سامياً على مصر، واتّجهت الأنظار نحو الجنرال اللنبي[23]-Allenby لما له من خبرة في الشئون السياسية والعسكرية[24].

ثالثا: سياسة المندوب السامي البريطاني (اللنبي–Allenby) في مصر:

أرادت الحكومة البريطانية من تعيين الجنرال اللنبي_Allenby مندوباً سامياً على مصر تأكيد الحماية على البلاد وإعادة الاستقرار إليها، ولاسيما أن اللنبي– Allenby معروفاً بخبرته العسكرية، إذ تولّى قيادة قوات الحلفاء في الشرق خلال فترة الحرب العالمية الأولى واستطاع تحقيق جملة من الانتصارات، والواقع كان لجوء بريطانيا إلى تعيين شخصاً ذو خبرة عسكرية مندوباً سامياً على مصر آنذاك دليلاً على أنّها عزمت على إخماد الثورة بالحزم والشدّة، فلم يكن يعرف عن اللنبي– Allenby أنّه رجل مهادنة، وقد وصل إلى مصر في 25 آذار 1919م[25].

كانت الإجراءات القمعية ما تزال سارية المفعول بحق الثوار عند وصول اللنبي– Allenby إلى مصر، لكنه اتبع سياسة ذو حديّن فهو من جهة تابع سياسة القمع والترهيب لإخماد الثورة، ومن جهة أخرى أجرى سلسلة من المفاوضات مع عدد من الزعماء الوطنيين لمناقشة أحداث الفوضى التي شهدتها البلاد والتعرف على أسباب وقوعها تمهيداً لإزالتها، كما عقد اجتماعاً مع عدد من كبار أعيان البلاد أوضح فيه المهام التي كُلِّف بتنفيذها[26] وهي:

1- إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد.
2- إجراء تحقيق موسع لمعرفة الأسباب التي دفعت المصريين إلى الثورة.
3- إزالة كافة الإجراءات التي أثارت استياء الشعب المصري[27].

تقدّم اللنبي–Allenby بعدّة مقترحات إلى حكومته تتضمّن إطلاق سراح الزعماء المعتقلين، ورفع الحظر عن سفر المصريين كوسيلة لتخفيف الاحتقان الشعبي، إلّا أن كيرزون–Curzon اعترض وأصرّ على موقفه لأنّ ذلك هو بمثابة انتصار الثورة على السلطة البريطانية، لكنّ اللنبي–Allenby أصرّ على طلبه في مذكرة قدمها إلى حكومته في 4 نيسان 1919م، فقد اعتبر ذلك وسيلة لإعادة الاستقرار، ولاسيما أنّ الثورة في مصر يمكن أن تشجّع على قيام ثورات مماثلة في سورية وفلسطين والعراق[28]، كما أنّ استمرار الاضطرابات في مصر يستلزم مزيداً من الجهود العسكرية لإخمادها، وفي 5 نيسان 1919م ردّت الحكومة البريطانية بالموافقة[29]، وبعد موافقة الحكومة البريطانية

---

[23]اللنبي–Allenby (1861–1936م): سياسي وعسكري بريطاني، تولّى قيادة قوات الحلفاء في سورية وفلسطين ومصر خلال الحرب العالمية الأولى، عُيّن مندوباً سامياً على مصر عام 1919م، وفي عام 1922م أعلن انتهاء الحماية البريطانية على البلاد، وافق على إصدار الدستور المصري عام 1923م، وجّه إنذاراً لسعد زغلول بعد اغتياله لسردار لي ستارك، استقال من منصبه عام 1925م. موسى. موسوعة أعلام وأحداث، ج2، ص 54–55.

[24]رمضان. تطور الحركة الوطنية، ج1، ص 147–148.

[25] الرافعي. ثورة 1919، ص 275–276.

[26] حمود. دار المندوب السامي، ج2، ص 156.

[27] V. Wavell, * Allenby Soldier and Statesman*, LD: George G. Harrap Co. Ltd, 1946, p 270.

[28]كانت ثورة 1919م في مصر في طليعة الثورات العربية التي انطلقت في مطلع القرن العشر ضد الاستعمار الأوروبي ورفضاً لسياسات التجزئة التي اتبعها، وقد كانت حافزاً لقيام ثورات مماثلة كالثورات التي انطلقت في سوريا ضد الانتداب الفرنسي، وثورات عام 1920م في فلسطين والعراق ضد الاحتلال البريطاني. الكيالي. موسوعة السياسة، ج1، 911.

[29]حمود. دار المندوب السامي، ج2، ص 59–61.

أصدر اللنبي–Allenby بياناً إلى الشعب المصري أعلن فيه إطلاق سراح زغلول ورفاقه المعتقلين والسماح لهم بالسفر إلى باريس، بالإضافة إلى إزالة القيود المفروضة على سفر المصريين، وقد جاءت موافقة الحكومة البريطانية على سياسة اللنبي–Allenby بعد أن قرّرت ضرورة تهدئة الأوضاع في مصر للحصول على اعتراف دولي رسمي بحمايتها على البلاد، بالإضافة إلى اعتراف الشعب المصري بذلك[30].

رابعاً: التطورات السياسية في مصر ولجنة ملنر–Millner:

تقرّرت مشاركة أعضاء الوفد في مؤتمر الصلح في باريس، وقابل الشعب المصري هذا الإجراء بابتهاج كبير وافتتحت حملة تبرعات مالية لدعم جهود الوفد مالياً في مختلف أنحاء البلاد، وفي 1919م نيسان غادر أعضاء الوفد من مصر وتم الاتفاق على أن ينضم إليهم سعد ورفاقه بعد الإفراج عنهم، وفور مغادرة الوفد تكوّنت لجنة مركزية تنوب عنه في البلاد، وصل جميع الأعضاء إلى باريس في 19 نيسان عام 1919م[31]، وبدأ الوفد مباحثاته مع وفود الدول الأخرى، لكن عند وصول الأعضاء إلى باريس لم يكونوا على علمٍ بالسياسة الاستعمارية التي أُحيكت في المؤتمر، فقد فوجئ سعد ورفاقه باعتراف ويلسون وبشكلٍ رسمي بالحماية البريطانية على مصر، أي أنّه بعد انقضاء أربع سنوات ونصف على انقضائها ومن ثم تبعته ألمانيا في ذلك، والواقع أنّ سعد تلقّى هذا النبأ باستياء شديد واحتج عليه بمذكرة أرسلها إلى الرئيس الأمريكي ويلسون– Willson في 29 نيسان 1919م يذكّره بتصريحاته التي أدلى بها خلال فترة الحرب في حق الشعوب في تقرير مصيرها، وطالبه بضرورة تطبيق هذا المبدأ على الشعب المصري ومساعدته في نيل استقلاله، إلّا أنّ ويلسون –Willson أهمل رسالة زغلول[32].

لمس زغلول ما أحدثته مقرّرات مؤتمر الصلح من صدمة واستياء في نفوس زملائه عندئذٍ تولدت قناعة راسخة لديه مفادها أنّ العمل على الساحة الأوروبية لا يحقّق النتائج المرجوة وأنّ توجيه العمل نحو الداخل المصري يمكن أن يكون ذو فاعلية، وفي المقابل ابتهج الساسة البريطانيون لما حصلوا عليه في المؤتمر من اعتراف دولي بالحماية على مصر، وفي ذلك ألقى اللورد كيرزون–Curzon خطاباً في 15 أيار عام 1919م يوضّح الأحداث التي شهدتها البلاد، بما في ذلك تقييماً للأوضاع موضّحاً أنّ حالة الاستقرار تعود تدريجياً إلى البلاد[33].

أبلغت الحكومة البريطانية اللنبي–Allenby أنّها قرّرت إرسال لجنة إلى مصر برئاسة الجنرال ملنر–Millner [34] للتحقيق في الأحداث التي شهدتها البلاد، وفي 15 أيار1919م أكدّ كيرزون–Curzon في خطابه أنّ الحكومة عزمت على إرسال تلك اللجنة لإعادة الاستقرار إلى البلاد، ولم يكن قرار الحكومة نابعاً من رغبتها في إلقاء

---

[30]حسيني، عادل. سعد زغلول ودوره في الحركة الوطنية المصرية 1882– 1927م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر 2015–2016م، ص 57.

[31]عمر. دراسات في تاريخ، ص 444–445.

[32] إسماعيل، عادل. السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789–1958، 5 أجزاء، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، (د.ط)، 1970م، ج5، 88.

[33]عمر. دراسات في تاريخ، ص447.

[34]ملنر–millner (1854–1925م): سياسي بريطاني وأحد رجال المال البريطانيين البارزين، عُيّن سكرتيراً لوزارة المالية البريطانية، وقدم إلى مصر عام 1889م ك وكيل للوزارة، وبعد اندلاع ثورة 1919م أوفده لويد جورج إلى مصر مرة ثانية على راس بعثة لبحث القضية المصرية، وبعد وصوله طالب حكومته بتخفيف نفوذها في مصر، وتوسيع نطاق استقلال البلاد. موسى. موسوعة أعلام وأحداث، ج2، ص 1047.

عبء مسؤولياتها على اللجنة، وقد جرى الإفصاح عن المهمات الرئيسية ل اللجنة والمتمثّلة في إعادة الاستقرار إلى البلاد، وحمايتها من التدخل الخارجي في شؤونها، وإرساء أسس نظام قضائي يخوّل المصريين والسلطات التدخل في إدارة الشؤون العامة بالاشتراك مع السلطات البريطانية[35].

وصلت اللجنة إلى مصر بتاريخ 7 كانون أول عام 1919م، وفور وصولها بدأت أصوات المعارضة تتعالى ضد عملها، وبدأت الاحتجاجات والاضطرابات تعم أرجاء البلاد، وفي اليوم التالي لوصولها أضرب الطلاب من جديد عن تلقّي الدروس في المعاهد والمدارس، وفي 9 كانون أول بدأ الطلاب ينظّمون مظاهرات في البلاد، ووضعت ملصقات على أبواب المحال التجارية تتضمّن ضرورة الإضراب عن مزاولة التجارة[36]، وأصدرت اللجنة المركزية للوفد بياناً إلى الشعب المصري، أعلنت فيه وجوب مقاطعة لجنة ملنر–Millner للأسباب التالية:

1- لأن الدخول في مفاوضات مع هذه اللجنة يحوّل المسألة المصرية من قضية دولية إلى مسألة داخلية بين مصر وبريطانيا.
2- لأن اللجنة سوف تعمل من أجل تأكيد الحماية البريطانية على البلاد.
3- لأن الحكومة البريطانية أرسلت هذه اللجنة لأنها رأت فيها خير وسيلة للتأثير على الشعب المصري وإقناعه بقبول الحماية[37].

رأى ملنر– Millner أنّه من المستحيل إجراء مفاوضات مع الزعماء المصريين على أساس تأكيد الحماية على البلاد في ظل الرفض الجماعي الواسع لها، وفكّر أعضاء اللجنة في إرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية تنص على ضرورة تعديل مهمّتهم، لأن إنشاء حكومة وطنية في مصر ووضع دستور للبلاد في ظل وجود الحماية يكاد أن يكون مستحيلاً، إلّا أنّ ملنر–Millner ارتأى أنّ إرسال مثل هذه المذكرة إلى حكومته هو بمثابة إذعانه بالفشل، عندئذٍ قامت اللجنة بإصدار بيان في الصحف المصرية بتاريخ 29 كانون أول 1919م أعلنت فيه أن هدف اللجنة ليس المساس بالحقوق الوطنية المصرية كما ساد الاعتقاد وإنّما الهدف الرئيسي يكمن في التوفيق بين الحقوق المشروعة للشعب المصري وبين المصالح البريطانية على نحوٍ يرضي الطرفين[38].

أصرّ الشعب المصري والنخب الوطنية في البلاد على وجوب مقاطعة عمل اللجنة، حتّى أنّ رجال الدين أرسلوا مذكرة إلى اللنبي– Allenby يعبّرون فيها عن رفضهم لعمل اللجنة، وكانت خطوة رجال الدين هذه تلبيةً لحركة الطلاب والمثقفين التي أخذت على عاتقها الكفاح ضد اللجنة، وقد انصبّ اهتمام هذه الحركة في الحرص على عدم عقد لقاءات بين اللجنة ووجهاء البلاد، لذلك فرضت هذه الحركة مراقبة شديدة على مقر إقامة اللجنة بشكلٍ دائم للتأكد من عدم دخول أحد من الوجهاء إليها، وفي حال ملاحظة دخول أي شخص فكان يُنشر اسمه في الصحف ويتم تجريمه بتهمة التعامل مع الاحتلال[39].

[35]رمضان. تطوّر الحركة الوطنية، ج1، ص 217–218.

[36]الرافعي. ثورة 1919، ص 425–426.

[37]عمر. دراسات في تاريخ، ص 451.

[38]غربال، محمد شفيق. تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1957م، ص 63.

[39]وزارة الخارجية المصرية. القضية المصرية 1882–1954م، المطبعة الأميرية، القاهرة، (د.ط)، 1955م، ص 37–38.

أجمعت الأمة المصرية على رفض عمل اللجنة حتى بعد صدور بيانها، ولكّن وجد عددٌ من الوزراء المصريين كانوا منفتحين على التعامل معها وعلى رأسهم عدلي باشا[40]، وفي 7 كانون الثاني عام 1920م كتب هؤلاء الوزراء إلى سعد زغلول يطلبون منه العودة إلى البلاد لإجراء مفاوضات مع اللجنة على أساس المطالبة بالاستقلال التام، إلّا أنّ سعد رفض ذلك ولم يكن بمقدور الوزراء إجراء مفاوضات مع اللجنة بمعزل عن الوفد، وعلى أثر ذلك غادرت اللجنة القاهرة في 8 آذار 1920م، لكن خلال فترة وجودها توّلدت قناعة لدى لدى ملنر–Millner مفادها أنّ الشعب المصري أوكل أمر المفاوضات إلى سعد زغلول، وبعد وصول ملنر–Millner إلى لندن أرسل في طلب زغلول من باريس لإجراء مفاوضات معه[41].

خامساً: مفاوضات الحكومة المصرية وبريطانيا، وتصريح 28 شباط:

لبّى زغلول ورفاقه دعوة ملنر–Millner وعزموا على السفر إلى لندن لإجراء المفاوضات، وبالفعل تمّت المفاوضات وأسفرت عن مشروع اتفاق تقدّم به ملنر–Millner واشتمل على مجموعة من البنود:

1- تعيين ممثل عام لبريطانيا في مصر ومنحه مركز خاص، والسماح بوجود قوات بريطانية على الأراضي المصرية.
2- ضمان الحريات العامة لجميع الأفراد.
3- اعتراف بريطانيا بحق مصر في إرسال ممثلين عنها إلى الخارج.
4- تكليف جمعية تأسيسية مصرية بصياغة دستور يخوّل السلطات التشريعية صلاحيات واسعة[42].

رفض زغلول المشروع لاحتوائه على جملة من الشروط التي رآها مجحفة بحق الشعب المصري، وتم عرض المشروع على الشعب المصري فرفضه رفضاً تاماً أيضاً، وعلى أثر ذلك طلب زغلول إجراء تعديلات على بعض البنود لكن ملنر–Millner رفض وبسبب ذلك فشلت المفاوضات آنذاك[43]، قرّر أعضاء الوفد العودة إلى باريس بعد فشل المفاوضات، وبعد وصولهم إلى باريس نشبت الخلافات فيما بينهم وتطورت آنذاك بشكلٍ كبير، فقد اقترح أحد أعضاء الوفد ترشيح عدلي باشا ليترأس جلسات المفاوضات مع الحكومة البريطانية وقد وافق أغلبية الأعضاء على ذلك، إلّا أنّ سعد زغلول رفض الاقتراح على اعتبار أنّه يمثّل إرادة الشعب المصري عامةً، واقترح بدلاً من ذلك العودة إلى مصر لقيادة الحركة الوطنية، إلّا رفاقه رفضوا وأصرّوا على وجوب حل القضية المصرية بالطرق السلمية، لأن المقاومة الداخلية أنهكت الشعب المصري[44].

نشرت الحكومة البريطانية بياناً في 19 شباط عام 1921م كان قد رفعه ملنر–Millner إليها بتاريخ 9 كانون أول عام 1920م، وأكدّ ملنر–Millner في تقريره أنّه بعد حوادث الاضطراب التي شهدتها البلاد لا يمكن تأكيد الحماية

---

[40]عدلي باشا (1864–1932م): سياسي مصر ترعرع في عائلة من ملاك الأراضي، عُيّن مديراً لمديرية المنوفية عام 1891م، وفي عام 1906م عُيّن مديراً للأوقاف، وشغل عدّة مناصب وزراية فقد عُيّن وزيراً للخارجية عام 1914م، ووزيراً للإرشاد عام 1917م، ووزيراً للداخلية عام 1919م، ومن ثم عُين رئيساً للوزراء وشغل هذا منصب ثلاث مرات 1921م،1926م،1929م، توفي في باريس. موسى. موسوعة أعلام وأحداث، ج2، ص 1241.

[41]عمر. دراسات في تاريخ، ص 453–454.

[42] الجمل، شوقي وإبراهيم، عبدالله عبد الرزاق. تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1997م، ص 20–21.

[43] طه، جاد. معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، (د.م)، (د.ط)، (د.ت)، ص 290.

[44]عمر. دراسات في تاريخ، ص 458.

عليها، وأنّ المصريين لا يأملون في إجراء تعديلات سياسية وإدارية فحسب وإنّما يطالبون بتحقيق الاستقلال التام، واقترح ملنر–Millner عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا يحقق آمال الشعب المصري ويضمن المصالح البريطانية في البلاد[45]، وفي شباط عام 1921م طلبت الحكومة البريطانية من السلطان فؤاد[46] أن يشرف بنفسه على تشكيل وفد رسمي يأخذ على عاتقه إجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية حسب التوصيات التي وضعها ملنر–Millner على أمل أن يتم الوصول إلى اتفاق يحقّق آمال الشعب المصري ويضمن المصالح البريطانية في مصر، استجاب فؤاد لطلب الحكومة وأوكل إلى عدلي باشا أمر تشكيل حكومة وطنية وتأليف وفد للسفر إلى لندن من أجل إجراء المفاوضات[47].

تمّت دعوة سعد زغلول للاشتراك في المفاوضات لكنّه رد أنّه عازم على العودة إلى مصر، وبالفعل فقد وصل إلى البلاد في 4 نيسان عام 1921م، وعند وصوله وضع عدّة شروط للاشتراك في المفاوضات منها ضرورة إلغاء الحماية بشكل نهائي وتحقيق الاستقلال التام، ورفع الرقابة عن الصحف، كما اشترط أن توكل رئاسة الوفد إليه، إلّا أنّ عدلي باشا أصرّ على أن يكون هو رئيساً للوفد المفاوض[48]، وعلى أثر ذلك اندلعت مظاهرات عنيفة في البلاد ضد عدلي باشا، وفي أيار 1921م حصل عدلي على توكيل من السلطان لترأس الوفد المفاوض، وعلى أثر ذلك ازدادت حدّة المظاهرات وعمّت المدن الرئيسية، وقد شهدت هذا المظاهرات أعمال عنف لكل من طالب بسقوط سعد زغلول[49].

سافر الوفد المفاوض برئاسة عدلي باشا إلى لندن لإجراء مفاوضات مع اللورد كيرزون–Curzon على أساس انسحاب القوات البريطانية من البلاد وتحقيق الاستقلال التام، بدأت المفاوضات في تموز 1921م ورغم انطلاقها إلّا أنّ الآمال التي كانت معلّقة على نجاحها كانت ضعيفة لأن بريطانيا استغلت الخلافات بين سعد وعدلي للضغط على الوفد بما يخدم مصالحها، وفي 10 تشرين الثاني1921 م قدّم كيروزن–Curzon مشروع معاهدة إلى الوفد المصري لكنه قُبل بالرفض لأن الأعضاء رأوا أنّ هذا المشروع لا يحقّق تطلعات الشعب المصري الوطنية، وكان مصير المفاوضات الفشل بفعل عاملين أساسيين: الأول إصرار بريطانيا على وجود قوات عسكرية لها في مصر، والثاني هو عدم الاتفاق على صيغة محدّدة للإشراف على الشؤون الخارجية لمصر، لكن مع ذلك أسهمت هذه المفاوضات في رسم إطار محدّد للعلاقات بين مصر وبريطانيا[50]، وبعد فشل المفاوضات عاد الوفد إلى مصر وبعد عودته حذّر اللنبي–Allenby حكومته من احتمال تجدّد الثورة من جديد إذا أصرّت الحكومة البريطانية على قرارها في تأكيد حمايتها على البلاد باعتبار أنّ هذا الإجراء مرفوض بشكل جماعي من الشعب المصري، عندئذٍ اتخذت السلطات البريطانية إجراءً لحل الوفد الذي يترأسه سعد زغلول ومنع اجتماعاته ونفي أعضاء الوفد ورئيسهم زغلول إلى الريف كخطوة لإبعادهم عن

---

[45]الرافعي. ثورة 1919، ص 545.

[46]السلطان فؤاد (1868–1936م): هو الابن الأصغر للخديوي إسماعيل، تلقّى علومه في إيطاليا وسويسرا، عُيّن مديراً للجامعة المصرية عام 1908م، عُيّن ملكاً على مصر خلفاً لأخيه حسين كامل وأصبح ملكاً على البلاد عام 1922م، لكنه لم يكن محبوباً من الشعب المصري بسبب خضوعه للنفوذ الأجنبي، ومعارضته لسعد زغلول، لم يكن يجيد اللغة بالعربية، كمان يصعب عليه الكلام بسبب مرض أصاب حنجرته. موسى. موسوعة أعلام وأحداث، ج2، ص 759.

[47]طربين، أحمد. تاريخ المشرق العربي المعاصر، جامعة دمشق، دمشق، (د.ط)، 2006–2007م، ص 546.

[48]غربال. تاريخ المفاوضات، ص 85.

[49]الرافعي، عبد الرحمن. في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة 1919م، 3 أجزاء، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1987م، ج1، ص 28–30.

[50]عمر. دراسات في تاريخ مصر، ص 463.

المسرح السياسي إلّا أنّ سعد ورفاقه رفضوا ذلك، وعلى أثر رفضهم أقدمت السلطات البريطانية على اعتقالهم جميعاً ونفتهم خارج البلاد وذلك في 23 كانون أول 1921م[51].

قدّم عدلي باشا استقالته من الوزارة بعد فشله في المفاوضات، وأصرّ على طلبه بعد اعتقال زغلول ورفاقه، كما أدرك اللنبي–Allenby من جهته استحالة نجاح أي مفاوضات بين الحكومة البريطانية ومصر على أساس إبقاء الحماية على البلاد، ونصح حكومته بضرورة الوصول إلى صيغة نهائية للاتفاق، وقد طرحت آنذاك عدّة حلول سياسية لحل المسألة، وعقد كيرزون– Curzon اجتماعاً عاجلاً مع مستشاريه في لندن لحل المسألة على الفور، ووجد آنذاك خيارين من الحلول أولهما إذعان بريطانيا لمطالب المصريين؛ لكن هذا الخيار كان مستبعداً ولا سيما بعد الفوضى التي شهدتها البلاد وإظهار سعد موقفه العدائي للحكومة البريطانية، والخيار الآخر تمثّل في إجبار مصر على الإذعان لشروط بريطانيا لكن هذا الخيار اصطدم بمصاعب متمثّلة في حدوث أعمال شغب من جهة ومن جهة أخرى كان اللنبي–Allenby بدوره معارضاً لهذا الإجراء[52]، وبعد عدّة مباحثات بين الساسة البريطانيون تم الاتفاق على صيغة معينة لحل المسألة، ومن ثمّ اجتمع اللنبي– Allenby مع السلطان فؤاد في 28 شباط 1922م وأبلغه نتيجة المباحثات في تصريح قدّمه له:

1– إنهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة.

2– إلغاء الأحكام العرفية.

3– حق الحكومة البريطانية في إدارة بعض الأمور ريثما يتم عقد اتفاقيات مع الحكومة المصرية بشأنها، وهي:

أ–منح بريطانيا الحق في حماية طرق مواصلاتها.

ب– حق بريطانيا في الدفاع عن مصر في حال تعرضها لعدوان خارجي.

ج– الحفاظ على مصالح الدول الأجنبية ورعاياها في مصر.

د– تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها إدارة شؤون السودان[53].

كان لتصريح 28 شباط عام 1922م أثراً على الساحة المصرية على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي فقد حصلت مصر على قدر من الاستقلال الداخلي في إدارة شؤونها لكن مع الإبقاء على بعض القيود، أمّا خارجياً فعلى الرغم من الاعتراف باستقلال مصر في إدارة شؤونها الخارجية، إلّا أنّ الحكومة البريطانية دائماً ما كانت تتدخل بشكلٍ مباشر في المسائل المتعلّقة بمصالحها، وأصرت على تواجد عسكري لها في البلاد، وعلى هذا الأساس قابل الشعب المصري هذا التصريح باستياء على اعتبار أنّه يتناقض مع الأماني التي سعوا لتحقيقها[54]، لكن على الرغم من ذلك فقد كان تصريح 28 شباط امتداداً لمسار نضالي شعبي دام أكثر من ثلاث سنوات، فقد نص التصريح على نهاية الحماية البريطانية على البلاد على الرغم من مساعي الحكومة البريطانية على المستويين الداخلي

[51]حسيني. سعد زغلول ودوره، ص 75.

[52]طقوش، محمد سهيل. تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار النفائس (د.م)، ط1، 2016م، ص 304.

[53]مصطفى بك، عبد الرحمن. تاريخ مصر الحديث، المطبعة الأميرية، القاهرة، (د.ط)، 1951م، ص 336.

[54] كامبانيني، ماسيمو. تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك، تر: عماد البغدادي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2006م، ص 62.

والخارجي لتأكيد الحماية، وعلى أية حال كان اعتراف بريطانيا باستقلال مصر قد ساهم في رفع شأن البلاد على المستوى الدولي[55].

الاستنتاجات والتوصيات:

بعد إجراء هذه الدراسة عن السياسة البريطانية تجاه ثورة 1919م في مصر يمكننا استخلاص ما يلي:

1-كانت ثورة 1919م في مصر منعطفاً حاسماً في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، تجسّد فيها نضال الشعب المصري في مواجهة الاحتلال البريطاني، وأظهرت هذه الثورة تغيّرات اجتماعية واضحة داخل المجتمع المصري فقد انخرط فيها معظم طبقات الشعب، وظهرت فيها مطالب المصريين بالاستقلال التام بشكلٍ واضح.

2-قابلت السلطات البريطانية الثورة في بدايتها بالعنف وإجراءات قمعية تمثّلت في اعتقال الشخصيات الوطنية، والاعتداء على المتظاهرين وفرض رقابة على الصحف، إلّا أنّ تلك الإجراءات لم تثنى عزيمة الشعب المصري عن تحقيق آماله، بل إنّها زادت من حدّة الثورة، عندئذٍ لجأت الحكومة البريطانية إلى عقد مفاوضات مع الزعماء الوطنيين، والحقيقة فقد كان للأساليب الدبلوماسية دوراً أكثر فاعلية في احتواء الموقف.

3-يجدر دراسة تأثير السياسة البريطانية تجاه الثورة على العلاقات المصرية البريطانية، وكيف ساهمت في تعزيز الشعور الوطني للمصريين، وتحليل الدور الذي شغله الزعماء الوطنيين أمثال سعد زغلول في توجيه الحركة الوطنية المصرية، وتأثيرهم على سير المفاوضات مع سلطات الاحتلال.

خاتمة

شكّلت ثورة 1919م في مصر، إحدى المراحل الهامة في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية، فقد أظهرت هذه الثورة بوضوح قوة الإرادة الوطنية المصرية وسعيها للتحرر والاستقلال، وقد برزت هذه الثورة كحركة شعبية واسعة عكست مشاعر الاستياء والرفض للاحتلال البريطاني في أوساط المجتمع المصري، وقد قابلت السلطات البريطانية هذه الثورة بعنف لأنها رأت فيها تحدّياً كبيراً يهدّد وجودها في البلاد، وبعد فشل سياسة العنف أقدمت الحكومة البريطانية على إجراء مفاوضات مع الزعماء الوطنيين لتخفيف الاحتقان الشعبي، وبعد سلسلة من المفاوضات أصدرت الحكومة البريطانية فيما يعرف بتصريح 28 شباط عام 1922م اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة، لكن على الرغم من أنّ التصريح نص على استقلال مصر في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، إلّا أن بريطانيا أبقت على الكثير من القيود، ولذلك قبل هذا التصريح بفتور من الشعب المصري، واستمرّ كفاح الحركة الوطنية المصرية حتى حصلت على استقلالها الكامل عام 1952م.

[55] **طقوش. تاريخ مصر، ص 309.**

المراجع (References):

[1] **إسماعيل، عادل.** السياسية الدولية في الشرق العربي من سنة 1789–1954، 5 أجزاء، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، (د. ط)، ج5، 1970م.

[1] A. Ismail, * International Politics in the Arab East from 1789-1954*, 5vols Publishing House for Politics and history, Beirut, 1970, vol5.

[2] **جبر، مصطفى النحاس.** سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من 1914–1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. م)، (د. ط)، 1985م.

[2] M. Al-n. Jabr, * The Occupation`s policy Towards the National Movement from 1914-1936, Egyptian General Book Organization, 1985.

[3] **الجمل، شوقي وإبراهيم عبد الله عبد الرزاق.** تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ط)، 1997م.

[3] Sh. Al- Jamal and A. A. Ibrahim, * Contemporary History of Egypt, Dar Al- Sqafa for Publishing and Distribution, Cairo, 1997.

[4] **حسيني، عادل.** سعد زغلول ودوره في الحركة الوطنية المصرية 1882–1927، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2015–2016م.

[4] A. Adel, *Saad Zaghloul and his Role in Egyptian National Movement 1882-1927*, Master Thesis, Faculty of Arts and Humaities, Mohamad Khider University of Biskara, Algeria, 2015-2016.

[5] **حمود، ماجدة محمد.** دار المندوب السامي في مصر (1914–1924)، جزآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، (د.ط)، (د.ت)، ج2.

[5] M. M. Hammoud, *The High Commissioner`s Office in Egypt (1914-1924) *, 2vols, Egyptian General Book Organization, vol2.

[6] **الرافعي، عبد الرحمن:**

–ثورة 1919 تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1987م.

–في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919، 3، أجزاء، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1987م، ج1.

[6] A. Al-Rafi'i:

− *The 1919 Revolution: A National History of Egypt from 1914 to 1921*, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 4th ed, 1987.

- *in The Aftermath of the Egyptian Revolution*, 3vols, Dar Al- Maaref, Cairo, 4th ed, 1987, vol1.

[7] **رزق، يونان لبيب.** تاريخ الوزارات المصرية 1914–1936، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (د. م)، (د. ط)، 1985م.

[7] Y. L. Rizq, * A History of Egyptian Ministries 1914-1936*, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 1985.

[8] **رفاعي، عبد العزيز.** ثورة مصر سنة 1919 دراسة تاريخية تحليلية 1914–1923، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، (د.ت).

[8] A. Rifai, * The Egyptian Revolution of 1919: An Analytical Historical Study 1914-1923*, Arab Book House for Printing and Publishing, Cairo, 1th ed.

[9] **رمضان، عبد العزيز**. تطور الحركة الوطنية في مصر 1918–1936، 4 أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، ط3، 1988م.

[9] A. Ramadan, * The Development of the National in Egypt 1918-1936*, 4vols, Egyptian General Book Organization, 3rd ed, 1988.

[10] **الشيخ، رأفت غنيمي**. مصر والسودان في العلاقات الدولية، علا للكتب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

[10] R. Gh. Al- Sheikh, * Egypt and Sudan in International Relations*, Ola Books, Cairo.

[11] **طربين، أحمد**. تاريخ المشرق العربي المعاصر، جامعة دمشق، دمشق، (د.ط)، 2006–2007م.

[11] A. Tarabin, * Contemporary History of the Arab East*, Damascus University, Damascus, 2006-2007.

[12] **طقوش، محمد سهيل**. تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار النفائس، (د.م)، ط1، 2016م.

[12] M. S. Taqoush, Modern and Contemporary History of Egypt, Dar Al- Nafais, 1st ed, 2016.

[13] **طه، جاد**. معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).

[13] G. Taha, *Landmarks of Modern and Contemporary Egyptian History*, Dar Al- fikr Al- Arabi.

[14] **عطية الله، أحمد**. القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1968م.

[14] A. Atiya Allah, * The Political Dictionary*, Arab Renaissance Hous, Cairo, 3rd ed, 1968.

[15] **العقاد، عباس محمود**. سعد زغلول زعيم الثورة، مؤسسة هنداوي، (د.م)، (د.ط)، 2014م.

[15] A. M. Al-aqqad, *Saad Zaghloul Leader of the Revolution, Hindawi Foundation, 2014.

[16] **عمر، عمر عبد العزيز**:

– تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1517–1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1993م.

– دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1517–1952، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1989م.

[16] O. A. Omar:

– *Modern and Contemporary History of Egypt 1517-1919*, Dar Al- Maaref Al- Jamiiya, Alexandria, 1993.

– Studies in the History of Modern and Contemporary Egypt 1517-1952*, Dar Al- Maaref Al- Jamiiya, Alexandria, 1989.

[17] **غربال، محمد شفيق**. تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1957م.

[17] M. Sh. Gherbal, * History of Egyptian- British Negotiation, Egyptian Renaissance Library, Cairo, 1957.

[18] **القوزي، محمد علي**. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999م.

[18] M. A. Al-Qawzi, *studies in the History of Contemporary Arab*, Renaissance Arab House, Beirut, 1 st ed, 1999.

[19] **كامبانينى، ماسيمو**. تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك، تر: عماد البغدادي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2006م.

[19] M. Massio, *A History of modern Egypt from the Nineteenth Century Renaissance to Mubarak*, translate: by Immad Al- Baghdadi, Supreme Council for Culture, Cairo, 1st ed, 2006.

[20] **الكيالي، عبد الوهاب**. موسوعة السياسة، 7 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

[20] A. Al-Kayyali, * Encyclopedia of Politics*, 7vols, Arab Foundation for Studies and publishing, Beirut.

[21] **مصطفى بك، عبد الرحمن**. تاريخ مصر الحديث، المطبعة الأميرية، القاهرة، (د.ط)، 1951م.

[21] A. Mostafa Bey, * A History of Modern Egypt*, Amiri Press, Cairo, 1951.

[22] **موسى، رءوف سلامة**. موسوعة أعلام وأحداث مصر والعالم، جزآن، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 2001م.

[22] R. S. Mousa, * Encyclopedia of Figures and Events Egypt and the World*, 2vols, Al-Maaref Library, 2 nd ed, vol2, 2001.

[23] **وزارة الخارجية المصرية**. القضية المصرية 1882–1954، المطبعة الأميرية، القاهرة، (د.ط)، 1955م.

[23] R. S. Mousa, *Encyclopedia of Figures and Events Egypt and the World*, Al- Maaref Library, Beirut, 2nd ed, 2001.

[24] **ياغي، إسماعيل أحمد**. تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000م.

[24] E. A. Yaghi, * History of the contemporary Arab World, Al- Ubaikan Library, Riyadh, 1st ed, 2000.

[25] V. Wavell, * Allenby Soldier and Statesman*, LD: George G. Harrap Co.Ltd, 1990.